جامعة القاهرة
كلية الحقوق

النظم الدستورية المعاصرة
ودور وسلطات ومسئولية رئيس الدولة فى تلك النظم

(دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه فى الحقوق

من الباحث

منسى عبـــده موســـى

لجنـــــة المناقشـــــــة والحكم

الأستاذ الدكتور
أحمـد كمـــال أبو المجد
أستاذ القانون العام
كلية الحقوق- جامعة القاهرة
(مشرفـًا وعضـــوًا)

الأستاذ االدكتور
محمـــــد محمـــد بدران
أستاذ القانون العام
كلية الحقوق- جامعة القاهرة
(رئيســـــًا)

الأستاذ الدكتور
رجـــب محمـــود طـــاجن
أستاذ ورئيس قسم القانون العام
كلية الحقوق- جامعة القاهرة
(مشـــرفًا وعضـــوًا)

الأستاذ المستشار الدكتور
محمـــد الدمـــرداش
نائب رئيس مجلس الدولة

(عضـــوًا)

إهـــــــــــــــداء

إلى من علمنى القراءة والكتابة، وكل من ساعدنى بالمعلومة ولو كانت صغيرة فهى سراج لعقلى، وجزء من بنيانى العلمى والقانونى.

وإلى روح أمى الطاهرة ... التى دفعتنى وشجعتنى إلى هذا العمل.

وإلى زوجتى المحبة العزيزة ... وأبنائى الأعزاء.

وإلى كل أصدقائى الأوفياء داخل وخارج البلاد.

وإلى كل من يحمل لى مشاعر الود والحب.

مع خالص الشكر والتقدير لكلّ من:

الأستاذ الدكتور/ أحمد كمال أبو المجد	أستاذ القانون العام
المرحوم الأستاذ الدكتور/ يحيى الجمل	أستاذ القانون العام
الأستاذ الدكتور/ محمد محمد بدران	أستاذ القانون العام
الأستاذ الدكتور/ رجب محمود طاجن	أستاذ ورئيس قسم القانون العام
الأستاذ المستشار الدكتور/ محمد الدمرداش	نائب رئيس مجلس الدولة

الباحث

مقدمـــــة

النشأة التاريخية للنظم السياسية:

النظم السياسية المعاصرة، أو ما يسمى بنظم الحكم تُعــدُّ مــن العلــوم القديمة قدم البشرية ذاتها، فإن الإنسان يعدُّ فى الأساس كائنًا يتسم بالاجتماعية مع غيره، فهو يعيش فى جماعة، ولايستطيع أن يحيا بمعزل عن الآخــرين، وفى حياة الجماعة لاتستقر فيها الأمور إذا كان كل فرد فيها قائدًا، أو أميــرًا، فلن ينتج عن ذلك الأمر سوى التطاحن بين القادة والأمــراء كــل يريــد أن يفرض رأيه ونفوذه على الجماعة ككل(١).

وفى ذلك نهاية للجماعة وفناء لها وتزول بناءً عليها المجتمعات، وتلك النتيجة لانستطيع التسليم بها، إضافة إلى أنها من الناحية الواقعية لم تحــدث أبدًا، فلذلك كان لابد من إعلاء شأن الجماعة على الفرد، بمعنى إعلاء العــام على الخاص، أو بتعبير شمولى أن يكون فــى المجتمــع مــن لــه الولايــة والآخرون عليهم واجب الطاعة.

ولذلك فقد انقسم المجتمع إلى فئــة قليلــة حاكمــة وكثــرة محكومــة، وإذا ما اتخذ المجتمع تلك الصورة فقد أصبح يتبع نظامًا سياسيًا فى صورته الأولى، ونظرًا لكون الأفراد منذ بداية وجودهم على الأرض يتعايشون فى مجتمعات عدة لا فى مجتمع واحد، فإنه يكون من المنطقى أن يكون لكل جماعة نظامهــا السياســى والاجتماعى والقانونى الخاص بها(٢).

وبذلك تعددت النظم السياسية لهذه الجماعــات، وإذا كــان المجتمــع، أو القبيلة الواحدة تتعدد نظم الحكم داخلها، فإن الحقيقة الثابتــة تقــر بتغييــر

---

(١) أ.د / محمد الشافعى أبو راس – نظم الحكم المعاصرة – ج ١ – النظرية العامة فى الــنظم السياسية – عالم الكتب – بدون سنة طبع – ص ٣ ومابعدها.

(٢) أ.د / محمد كامل ليلة– النظم السياسية (الدولة والحكومة)– سنة ١٩٧٠– دار الفكر العربى– ص١٠ وما بعدها.

الأنظمة السياسية لتلك المجتمعات نظرًا لما يعترى تلك المجتمعات من تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية وما قد يطرأ عليها من ظروف أخرى عادية، أو طارئة، وقد يحدث ذلك لكثير من الأسباب الأخرى.

ومن هنا كان الاتجاه إلى دراسة الأنظمة السياسية التى تعيش فى ظلها الجماعات الإنسانية الحالية على صورة دول متعددة لكل منها، أو لبعضها نظام معين يتغيا غايات معينة يسلك إليها بوسائله الخاصة.

– وهذا السعى وتلك المعرفة والمقارنة والمحاولة لاختيار الأفضل هى موضوع دراسة الأنظمة السياسية بصفة عامة.

– ولو أن الناس جميعًا يعيشون فى ظل دولة واحدة ذات سلطة واحدة لها غايات مشتركة بالوسائل ذاتها لما كان هناك غير نظام سياسى واحد ولما قامت هناك حاجة إلى دراسة الأنظمة السياسية لانتفاء التعدد بطبيعة الحال.

– وأيضًا إذا كانت الشعوب جميعًا يعيشون فى ظل دول متعددة ولكن تقوم فى كل منها سلطة تتشابه مع السلطة الأخرى فى كل دولة أخرى فى شكلها وغاياتها ووسائلها لانتفت أيضًا الحاجة إلى دراسة الأنظمة السياسية لانتفاء التعدد.

– ولكن الجماعات الإنسانية– تعيش فى دول توجد فى كل منها السلطة الحاكمة، ولكن السلطة– رغم وحدة الجوهر البعيد تتعدد من حيث غاياتها وطرق ممارستها ومن هنا تصبح دراسة الأنظمة السياسية أمرًا لازمًا لمن يريد أن يعرف وأن يقارن ويختار الأفضل(١).

ومن المبادئ المستقرة فى فقه القانون الدستورى، أن الأنظمة السياسية والدستورية تعكس دائمًا الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى تسود فى المجتمع، فإن العلاقة فيما بينها قد عدت من قبيل البديهيات فى الوقت الحالى،

---

(١) أ.د / يحى الجمل– الأنظمة السياسية المعاصرة– – دار النهضة العربية– بدون سنة طبع– ص١١ وما بعدها.

ولقد أثرت تلك الأوضاع فى تشكيل وصياغة النظم السياسية والدستورية، ويرجع ذلك إلى التطورات الأيديولوجية التى حدثت فى الفكر السياسى المعاصر من حيث وظائف الدول التقليدية (التشريعية والتنفيذية والقضائية).

ومن المبادئ الديمقراطية مبدأ أن السيادة للشعب، ولكن الصورة الغالبة لممارسة الديمقراطية هى الديمقراطية النيابية التى تأخذ ممارسة مظاهر السيادة لسلطات الدولة الثلاث[1].

وإذا كانت السلطة التشريعية هى التى تعبر عن إرادة الأمة ممثلة فى برلمانها وفقًا للمبادئ الديمقراطية، ولكن الاعتبارات العملية قد تجعل من السلطة التنفيذية فى الكثير من الأحيان يبرز دورها ويحتل مكان الصدارة وتتضاءل بجانبها البرلمانات، وعلى الرغم من اتساع كلمة السلطة التنفيذية إلا أن الدراسات الفقهية السياسية والدستورية تعنى فى المقام الأول بالمستويات العليا منها، أى بسلطة رئيس الدولة ومعاونيه، ومن الموضوعات المهمة التى تتصل بهذا الموضوع هو مدى صلاحيات الرئيس وسلطاته ومسئولياته فى الأنظمة الدستورية المعاصرة، ولاشك أن إجراء عملية المقارنة بين رئيس الدولة وسلطاته ومسئولياته فى النظم الدستورية المعاصرة هو إثراء للفكر ومحاولة المقارنة مابين أنظمة الحكم وتقريب مركز رئيس الدولة بإبراز سلطاته ومسئولياته.

– وقد قسم فقهاء القانون العام النظم الدستورية استنادًا إلى مبدأ الفصل بين السلطات أى من حيث مدى مايقوم بينهم من علاقات وروابط لأربعة أنظمة وهى:

أولاً: النظام البرلمانى:

---

(١) أ.د / عبد الحميد متولى – القانون الدستورى والانظمة السياسية – ج ١ – ط ٢ – ١٩٦٣ – منشأة المعارف – الإسكندرية – ص ١٧٠ ومابعدها.

وهو النظام الذى تتوزع السلطة فيه بين هيئات ثلاث هى السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية ودون أن يفصل بين تلك السلطات فصلاً تامًا، بل إن هناك قدرًا من التعاون فى ممارسة عدد من الاختصاصات، ويجعل كلاً منها ذا تأثير وتداخل فى حدود أن السلطة تحد السلطة الذى لا يعنى بحال إلى دور رقابى على الوظيفة القضائية فى إطار من التعاون والرقابة المتبادلة، ويتمتع رئيس الدولة فى هذا النظام بالاستقلال التام تجاه البرلمان، ولذلك فإن رئيس الدولة فى النظام البرلمانى هو رمز للسيادة، وأنه يسود ولايحكم، وتتركز السلطة الفعلية فى يد رئيس الحكومة [١]. وهو ما يطلق عليه بعض الفقه (ثنائية السلطة التنفيذية).

ورئيس الدولة فى النظام البرلمانى غير مسئول سياسيًا [٢]، فإنه من المقرر فى غالبية الدساتير البرلمانية (فهناك دساتير برلمانية لاتلتزم بتلك القاعدة مثل دستور مصر الصادر فى ١٩٦٤ (المسمى بالدستور المؤقت)، فإنه على الرغم من اقترابه من النظام البرلمانى، فإنه لم يتضمن القواعد الاعتيادية لهذا النظام مثل مبدأ ممارسة رئيس الدولة لاختصاصاته عن طريق الحكومة) إن الاختصاصات المنصوص عليها فى الدستور باسم رئيس الجمهورية يتم ممارستها بواسطة الحكومة، وتلك القاعدة مأخوذة من إنجلترا وهى مهد النظام البرلمانى فى العالم، بمعنى (الملك لايعمل منفردًا).

ومن أبرز صور تلك القاعدة أن أى توقيع لرئيس الدولة على أى أمر يتعلق بتصريف أمور الدولة لايعد ملزمًا من الناحية القانونية، إلا إذا قام رئيس الوزراء، أو الوزير المختص بالتوقيع عليه، إلا فى حالة استقالته من

---

(١) أ.د / عبد العظيم عبد السلام – الدور التشريعى لرئيس الدولة فى النظام المختلط – ٢٠٠٤ – دار النهضة العربية – ص ٧ ومابعدها.

(٢) أ.د / مصطفى أبو زيد فهمى – الوجيز فى القانون الدستورى فى النظم السياسية– عام ١٩٩٩– منشأة المعارف– الإسكندرية– ص٢٣٥ وما بعدها.

منصبه، أو فى الحالات التى نص عليها فى الدستور مثل فض البرلمان، أو دعوته للانعقاد.

ثانيًا: النظام الرئاسى:

وهو النظام الذى يقوم على وجود رئيس دولة منتخب من الشعب، يجمع بين صفة رئيس الدولة ورئيس الحكومة فهو لايعرف فكرة التمييز بين المنصبين (بمعنى وحدة السلطة التنفيذية)، فرئيس الدولة يسود ويحكم فهو على رأس الدولة، ورئيس الجهاز التنفيذى والمسئول عنه أمام الشعب إذا كان هناك محل للمسئولية(١).

ويرسم السياسات العامة للدولة وتنفذ قراراته مباشرة دون حاجه لتوقيع وزير، وله مركز متعادل مع البرلمان والذى يستمد هو الآخر سلطاته من الشعب لتحقيق المساواة بين السلطة التشريعية والتنفيذية، فهو يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة ويستحوذ الرئيس على السلطة التنفيذية، والذى يتولى ممارستها بنفسه(٢).

والرئيس يستقل باختيار وزراء حكومته وعزلهم (ولكن هناك مساحة للتشاور مع السلطة التشريعية ممثلة فى المجلسين، أو أحداهما حسب ما ينص عليه دستور الدولة التى تأخذ بهذا النظام) فى ذلك الاختيار، فهم يعدون مجرد سكرتارية للرئيس أو معاونين له، وهؤلاء الوزراء ليس لهم الحق فى توجيه السياسة العامة، نظرًا لكونهم مجرد أداة لتنفيذ السياسة العامة التى يرسمها رئيس الجمهورية لهم، فالرئيس فى النظام الرئاسى يسود ويحكم فى الوقت ذاته (٣).

---

(١) أ.د / ثروت بدوى – النظم السياسية لسنة ٢٠٠٥– دار النهضة العربية– ص٣١٥ وما بعدها.

(٢) Strong, C. r "Modren Political Constitution" Sedgwick, London, 1963, p. 103.

(٣) أ.د / سعاد الشرقاوى– النظم السياسية فى العالم المعاصر– سنة ١٩٧٤–١٩٧٥– دار النهضة العربية– ص٢٢٥ وما بعدها.

ثالثًا: نظام الجمعية النيابية:

هو النظام المحلى والذى يقوم على أساس عدم المساواة بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية، وتتمتع الهيئة التنشريعية المنتخبة من الشعب بمركز القمة بين الهيئات الأخرى، ولايقف حدود دورها على مجرد ممارسة الوظيفة التشريعية بل يمتد لكافة الأمور السياسية فى الدولة.

ونظرًا لأنه من المتعذر أن تمارس تلك الهيئة التشريعية، أو ما يسمى بالبرلمان الاتحادى بنفسها السلطة التنفيذية، فإنه يتم انتخاب أشخاص من تلك الهيئة التشريعية للقيام بمهام السلطة التنفيذية لوقت محدد ومن الجائز أن يتم عزلهم [١].

وكافة أعضاء المجلس الاتحادى يتمتعون بالمساواة فى السلطات فيما بينهم ويقوم البرلمان فى كل عام بانتخاب أحدهم لمؤسسة الرئاسة، وتعد رئاسة شرفية وليست رئاسة ذات اختصاصات فعلية [٢].

ورئيس الدولة فى نظام الجمعية النيابية تابع للبرلمان ويترتب على ذلك ما يلى:

١- الرئيس يُعدُّ مسئولاً أمام البرلمان الاتحادى فيما يتم تكليفه به من أعمال.

٢- أن البرلمان الاتحادى له الأحقية فى إعطاء تفويض للرئيس لممارسة مايسنده إليه من اختصاصات.

٣- أن البرلمان الاتحادى له الحق فى عزل الرئيس حينما يتراءى له ذلك.

---

(١) أ.د / سعد محمد خليل- تولية رئيس الدولة- فى الفكر السياسى الإسلامى والفكر السياسى الحديث- بدون سنة طبع- المؤسسة العربية الحديثة- ص١٢٣ وما بعدها.

(٢) أ.د /.محمد فتوح محمد عثمان – الاختصاص التنفيذى لرئيس الدولة فى النظام الفيدرالى – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ١٩٧٧ – ص ٧.

رابعًا: النظام المختلط:

وقد أضاف الدستور الفرنسى (للجمهورية الخامسة) الصادر فى ١٩٥٨ والدساتير التى سارت على هديه مثل دستور ١٩٧١ المصرى ودستور ١٩٧٢ المغربى ودستور ١٩٧٦ الجزائرى.

صورة أخرى مستحدثة سميت بالنظام المختلط، نظرًا لقيامه بالخلط بين مظاهر النظامين البرلمانى والرئاسى[١]، وعلت فيه كفة السلطة التنفيذية على كفة السلطة التشريعية، وتقوم العلاقة بينهما على أساس التعاون المتبادل، أو الفصل المرن وليس الفصل المطلق[٢].

وتبدو مظاهر النظام الرئاسى واضحة فى النظام المختلط فى تولية رئيس الدولة العديد من المهام القيادية داخل الدولة مثل تعيين الوزراء وتنظيم الأجهزة الإدارية والإشراف عليها، ولذلك فهو يجمع بين صفتى رئيس الدولة ورئيس الحكومة [٣]، ويصبح له الأحقية فى أن يمارس الاختصاصات التنفيذية والتى لاتحتاج لتوقيع الوزراء (عكس النظام البرلمانى) وعلى الرغم من ذلك فإن صورة النظام الرئاسى لا تعد كاملة فيه لعدم وجود مبدأ الفصل الشديد بين السلطات [٤].

وتبدو كذلك مظاهر النظام البرلمانى واضحة في النظام المختلط فى إقراره بوجود ثنائية فى الجهاز التنفيذى المتمثلة فى وجود مجلس للوزراء بجانب رئيس الدولة، بعكس النظام الرئاسى والذى لايوجد فيه مجلس للوزراء، أو وزراء بالمعنى القانونى والسياسى للكلمة، نظرًا لتمتع الرئيس بجميع السلطات التنفيذية فى النظام الرئاسى كما سبق القول.

---

(١) أ.د / وهيب عياد سلامة- النظرية العامة للقانون الدستورى- سنة ١٩٨٤ – مكتبة الطليعة بأسيوط – ص٢٣٥ وما بعدها.

(٢) أ.د / صلاح الدين فوزى – واقع السلطة التنفيذية فى دساتير العالم (مركزية السلطة التنفيذية) – دار النهضة العربية – ط٢٠٠٣ – ص ٣.

(٣) أ.د / عبد العظيم عبد السلام – الدور التشريعى لرئيس الدولة فى النظام المختلط – ٢٠٠٤ – دار النهضة العربية – ص ٩ ومابعدها.

(٤) أ.د / عبد العظيم عبد السلام – المرجع السابق، ص٩ وما بعدها.

وبعد تلك الإطلالة السريعة نوضح سبب اختيارنا لموضـــوع البحـــث، على الرغم من وجود بعض المحاولات المتفرقة التى تناولت ذلك الموضوع بالدراسة، إلا أنه نظرًا للأهمية البالغة للموضوع فهو يحتاج إلى التمحـــيص والدراسة بغيًا للوصول إلى أفضل الأشياء والتى من الممكن تلافى المثالـــب الموجودة فى الأنظمة السياسية والدستورية الموجودة حاليا [١]. واكتشاف مـــا لحقها من تطور سيؤدى لظهور أنظمة سياسية جديدة لم تكن معروفة من قبل.

– ولنيل شرف المشاركة الفعالة بالبحث والدراسة لموقع رئيس الدولـــة سواء كان (ملكًا، أو أميرًا ،أو رئيس جمهورية...) حسب المسمى والنظـــام؛ لأنه سيظل حديث الساعة ومحور اهتمام كل دولة حسب وضعها السياسى.

** ولذا كان لزامًا علينا التعرض للأنظمة الدستورية الأربعة ودراسة دور رئيس الدولة فيها، ومـــدى ضـــيق واتســـاع هـــذا الـــدور ومســـئولية واختصاصات الرئيس فى تلك النظم المقارنة مع التعرض للوضع الدستورى فى مصر من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث فى قلة المراجع التى تناولت دور رئيس الدولة فـــى الأنظمة الدستورية المعاصرة، وعلى الرغم من أن بعض الفقـــه قـــد تنـــاول الموضوع بالبحث فى بعض الدراسات المتفرقة، إلا أنه ولأهمية الموضـــوع فإن هذا الأمر يحتاج إلى دراسة متعمقة وصولاً إلى أفضل الأحوال لتلافـــى عيوب ومثالب الأنظمة الدستورية المعاصرة.

---

(١) أ.د / صلاح الدين فوزى – واقع السلطة التنفيذية فى دســـاتير العـــالم (مركزيـــة الســـلطة المركزية التنفيذية) – دار النهضة العربية – ط ٢٠٠٣– ص ١ ومابعدها.
– أ.د / وحيد رافت – الوضع الخاص لرئيس الدولة بين جميع المؤسسات الدستورية فى دستور ١٩٧١ – مجلة القانون والاقتصاد – مجلة تصدر عن كلية الحقوق – جامعـــة القـــاهرة – ١٩٨٣ ص ٥٥٥ومابعدها.

وكذلك تمكين المؤسسات السياسية والدستورية من إجراء الرقابة على تصرفات رئيس الدولة، ولذلك فإن هذا الموضوع يظل حديث الساعة والذى تظهر أهميته دائما فى التعرض لموضوع الفصل بين السلطات والذى يمثل الحدود الفاصلة بينها، ثم دراسة دور رئيس الدولة فى الأنظمة السياسية الرئيسة فى العالم. وأخيرًا استعراض أنظمة الحكم الدستورى التى مرت بها مصر.

صعوبات البحث:

- إن دراسة النظم السياسية المعاصرة ودور ومسئوليات رئيس الدولة فيها يعد من الأمور التى لابد من دراستها فى بيئتها الأصلية، ومن المنطقى أنه لايمكن فهم نظام جماعة،أو فهم قانون من القوانين دون دراسة الظروف التى تعيش فيها تلك الجماعة.

- فإن الحياة وحدها هى التى تفسر لنا سبب إصدار قاعدة، أو قرار، بالإضافة إلى أن اختصاصات رئيس الدولة تتأثر قوة وضعفًا حسب الواقع الذى تنجم عنه، وكذلك فان تناول موضوع النظم السياسية المعاصرة ودور واختصاصات ومسئوليات رئيس الدولة فيها يتسم بالصعوبة، نظرًا لندرة المراجع المتخصصة فى هذا الأمر، ولاشك أن ذلك يزيد من صعوبة البحث.
- إتساع نطاق الدراسة ببحث الموضوع فى الأنظمة الوضعية لكلاً من أمريكا وإنجلترا وفرنسا وأخيرًا مصر بالإضافة إلى بحث مسئولية واختصاصات رئيس الدولة فى كل نظام على حدة.
- ونتطرق فى باب أخير ومستقل إلى نظام الحكم فى مصر منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى الآن.

أهـداف الدراســة:

١- إيضاح الأنظمة الدستورية التقليدية والمعاصرة.
٢- التعرض لآلية العلاقة الفاصلة بين السلطات خاصة السلطتين التشــريعية والتنفيذية وبيان دور رئيس الدولة فيها.
٣- بيان ودراسة دور رئيس الدولــة فــى الانظمــة السياســية الرئيســية فى العالم ومدى ضيق أو اتساع هذا الدور.
٤- دراسة مسئولية الرئيس فى مختلف تلك الانظمة وتطور هذه المسئولية.
٥- دراسة تحليلية مقارنة لسلطات الرئيس فى كل نظام من تلك الانظمة.
٦- الوصول الى أفضل الحلول لتلافى المثالب التى اظهرتها التجربة العملية فى موضوع رئيس الدولة فى الانظمة الدستورية المعاصرة.
٧- تمكين البرلمانات والمؤسسات السياســية والدســتورية والــرأى العــام من إجراء الرقابة الفعالة والدائمة على تصرفات رئيس الدولة.
٨- محاولة معرفة النظام الدستورى الذى يتناسب مع الوضع الحالى فى مصر.

منهـج البحـث:

تبدوا أهمية تلك الدراسة في أنه لم يسبق أن تناولها الكثيــر بالدراســة والبحث، فلذلك فإنها تتميز بقلة المراجع وندرة المادة العلمية، وذلك يســتلزم بذل جهد مضاعف من الباحث لكي يعمل على توفير المادة العلميــة ســواء كانت من مراجع عربية أو أجنبية لكي يصل إلى أقصى استفادة ممكنة مــن تلك الدراسة، فلذلك فإننا سوف نعمل على انتهاج منهج يجمع بــين المــنهج المقارن والمنهج الوصفى بالإضافة للمنهج التحليلي وذلك على النحو التالي.

منهج مقارن:

وذلك لأن تلك الدراسة لا تقتصر فقط على تناول موضوع رئيس الدولة في ظل نظام قانوني واحد، ولكن في ظل العديد مــن الانظمــة الدســتورية المعاصرة التى انتهجتها الدساتير المختلفة.

المنهج الوصفى:

اعتمدت على جمع البيانات والمعلومات والتفاصيل بقدر المستطاع حول الأنظمة الدستورية ودور ومسئولية رئيس الدولة فيهـــا، وأخيـــرًا تعرضـــت بالبحث حول الأنظمة الدستورية فى مصر بعد سقوط الملكية وحتى الآن.

منهج تحليلي:

نعتمد فى بحثنا أيضًا على المنهج التحليلى لكل نظام دســـتورى ســـواء تقليدى أو معاصر وإيضاح الجوانب الإيجابية والسلبية فى كل نظام على حدة وموقف الفقه ورآيه فى كل نظام، وأخيرًا رأينا الخاص.

خطـــة الدراسة:

سوف نعمل على تقسيم تلك الدراسة الى ثلاث أبواب نتناول فى البـــاب الأول الخصائص العامة فى الانظمة السياسية الاربعة المختلفة وفـــى البـــاب الثانى نتناول فيه دور وسلطات ومسئوليات رئيس الدولة فى النظم السياســـية المعاصرة والباب الثالث نتناول النظام الدستورى فى مصـــر خـــلال الفتـــرة الأخيرة بعد تحولها من نظام ملكى إلى جمهورى عقب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ – وحتى الآن.. وذلك على النحو التالى:

المقدمة:

الباب الأول: الأسس العامة للنظم السياسية المعاصرة.

الفصل الأول: ماهية النظام الرئاسى.

المبحث الأول: مفهوم وخصائص النظام الرئاسى.

المطلب الأول: رئيس منتخب يهيمن على السلطة التنفيذية.

المطلب الثانى: الفصل شبه التام بين السلطات.

المبحث الثانى: تطبيقات النظام الرئاسى (الولايات المتحدة الأمريكية)

المطلب الأول: رئيس السلطة التنفيذية فى النظام الأمريكى.

المطلب الثانى: سلطات مجلسى النواب والشيوخ فى أمريكا.

المبحث الثالث: تقدير النظام الرئاسى.

الفصل الثانى: النظـام البرلمانـــى.

المبحث الأول: نشأة وتطور النظام البرلمانى.

المطلب الأول: النشأة التاريخية للنظام البرلمانى.

المطلب الثانى: تطور النظام البرلمانى فى انجلترا.

المبحث الثانى: مفهوم وخصائص النظام البرلمانى.

المطلب الأول: ثنائية السلطة التنفيذية.

المطلب الثانى: التوازن ما بين السلطتين التشريعة والتنفيذية.

المبحث الثالث:السلطات فى النظام البرلمانى (انجلترا).

المطلب الأول: الملك.

المطلب الثانى: الوزارة.

المطلب الثالث: السلطة التشريعية.

المبحث الرابع: تقدير النظام البرلمانى.

الفصل الثالث: نظام الجمعية النيابية (النظام المجلسى)

المبحث الأول: خصائص نظام الجمعية النيابية.

المبحث الثانى: تطبيقات نظام الجمعية النيابية (الاتحاد السويسرى)

المطلب الأول: الجمعية الفيدرالية.

المطلب الثانى: المجلس الفيدرالى.

المطلب الثالث: العلاقة مابين السلطتين التشريعية والتنفيذية فى النظام السويسرى.

المبحث الثالث: تقدير نظام الجمعية النيابية.

الفصل الرابع: النظـام المختلط.

المبحث الأول: الخصائص المميزة للنظام المختلط.

المطلب الأول: الفصل ما بين منصبى رئيس الدولة والحكومة.

المطلب الثانى: وجود حكومة.

المطلب الثالث: برلمان منتخب من قبل الشعب.

المطلب الرابع: التوازن ما بين السلطات فى الإختصاصات.

المطلب الخامس: سلطات البرلمان فى مواجهة الحكومة.

المطلب السادس: سلطات الحكومة فى مواجهة البرلمان.

المبحث الثانى: تطبيقات النظام المختلط (فرنسا)

المطلب الأول: البرلمان.

المطلب الثانى: الحكومة.

المبحث الثالث: تقدير النظام المختلط.

الباب الثانى: دور ومسئوليات وسلطات رئيس الدولة فى النظم المعاصرة.

الفصل الأول: دور ومسئوليات وسلطات رئيس الدولة فى النظام الرئاسى.

المبحث الأول: نشأة وتطور سلطات رئيس الدولة فى النظام الرئاسى (الولايات المتحدة الأمريكية)

المبحث الثانى: اختيار رئيس الدولة فى النظام الرئاسى (الأمريكى).

المطلب الأول: مرحلة ترشيح الحزب للرئيس.

المطلب الثانى: إنتخاب المجمع الإنتخابى لرئيس الدولة.

المطلب الثالث: العملية الإنتخابية وإرسال قوائم الإنتخاب إلى مجلس الشيوخ.

المبحث الثالث: سلطات ومسئوليات رئيس الدولة فى النظام الرئاسى (الولايات المتحدة الأمريكية)

المطلب الأول: سلطات رئيس الدولة فى الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثانى: مسئولية الرئيس فى الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الثانى: دور وسلطات ومسئوليات رئيس الدولة فى النظام البرلمانى.

المبحث الأول: نشأة وتطور نظام رئيس الدولة فى النظام البرلمانى (انجلترا)

المطلب الأول: ملك منزوع السلطات.

المبحث الثانى: اختيار رئيس الدولة فى النظام البرلمانى.

المبحث الثالث: سلطات رئيس الدولة فى النظام البرلمانى.

المبحث الرابع: مسئولية رئيس الدولة فى النظام البرلمانى.

الفصل الثالث: دور وسلطات رئيس الدولة فى نظام الجمعية النيابية.

المبحث الأول: اختيار رئيس الدولة فى ظل نظام الجمعية النيابية.

المبحث الثانى: مسئولية رئيس الدولة فى ظل نظام الجمعية النيابية.

المبحث الثالث: تقدير دور رئيس الدولة فى ظل نظام الجمعية النيابية.